نشرة صندوق النقد الدولي

الهدف الرئيسي لبرنامج اليونان الجديد الذي يدعمه الصندوق هو العمل على استعادة النمو من خلال تحسن كبير في القدرة التنافسية (الصورة: Jeremy Lightfoot/Robert Harding/Newscom)

برنامج اليونان

المجلس التنفيذي يوافق على قرض لليونان بقيمة ٢٨ مليار يورو

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٥ مارس ٢٠١٢

- الصندوق يوافق على قرض جديد لتمويل اليونان بقيمة ٢٨ مليار يورو
- تخفيض قيمة الديون المستحقة للقطاع الخاص يشكل خطوة مهمة نحو إعادة الديون إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله.
- من المهم استعادة النمو عن طريق تحسين القدرة التنافسية

وافق الصندوق على قرض جديد لليونان بقيمة ٢٨ مليار يورو ضمن مجموعة الإجراءات التمويلية المتفق عليها مع أثينا وشركائها في منطقة اليورو.

في ١٥ من شهر مارس الجاري، وافق المجلس التنفيذي الذي يضم في عضويته ٢٤ بلدا على تقديم قرض جديد لليونان بموجب "**التسهيل التمويلي الممدد**"، وهو تسهيل تمويلي يُخصّص للبلدان التي تجري إصلاحات لمعالجة أوجه ضعف عميقة الجذور.

وسيؤدي اعتماد البرنامج الجديد إلى صرف مبلغ فوري يقدر بنحو ١,٦٥ مليار يورو (٢,٢ مليار دولار أمريكي). وقد ألغت السلطات اليونانية "اتفاق الاستعداد الائتماني" السابق الذي يغطي ثلاث سنوات والذي كانت الموافقة عليه قد تمت في مايو ٢٠١٠، وهو ما يعني أن أي موارد لم تُصرف بموجب الاتفاق سيتم إلغاؤها بالتبعية ولن تدخل تلقائيا ضمن البرنامج الجديد.

وفي **تصريح** للسيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، قالت: "بذلت اليونان جهودا ضخمة لتنفيذ مجموعة متنوعة من التدابير الشاقة على مدار العامين الماضيين، في غمار الركود الاقتصادي العميق والبيئة الاجتماعية الصعبة. وقد حدث تخفيض ملحوظ في عجز المالية العامة وتحسن تدريجي في القدرة التنافسية. غير أن التحديات التي

لمحة سريعة عن اقتصاد اليونان:

- *قطاع عام ضخم يعرض أجورا سخية مقارنة بالقطاع الخاص:* بلغ متوسط فاتورة أجور القطاع العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في اليونان ١٢,٦% في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، مقارنة بالمتوسط المسجّل في الاتحاد الأوروبي والبالغ ١٠,٥% خلال نفس الفترة. ويزيد متوسط أجور القطاع العام على المتوسط المقابل في القطاع الخاص بحوالي مرة ونصف.

- حد *أدنى مرتفع للأجور مقارنة بالبلدان الأخرى:* يزيد الحد الأدنى الحالي للأجور في اليونان بنسبة ٥٠% على مقابله في البرتغال، و ١٨% على إسبانيا، وخمسة إلى سبعة أضعاف على رومانيا وبلغاريا.

- *ظل ارتفاع الأجور أسرع من نمو الإنتاجية لعدة سنوات:* زادت تكاليف وحدة العمل (أحد المقاييس الأساسية للقدرة التنافسية) بأكثر من ٣٥% في اليونان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، مقارنة بما يقل قليلا عن ٢٠% في منطقة اليورو.

- *فجوة تنافسية كبيرة:* تبلغ الفجوة التنافسية في اليونان مقارنة بمنافسيها الرئيسيين حوالي ١٥-٢٠% من إجمالي الناتج المحلي.

- *مستويات بطالة مرتفعة:* لا يزال معدل البطالة في ارتفاع مستمر على أثر الركود العميق واستمرار ضعف القدرة التنافسية. فقد سجّل معدل البطالة الكلي أكثر من ٢٠% في نوفمبر ٢٠١١، وتشير أحدث البيانات إلى أن معدل بطالة الشباب (من سن ١٥ إلى ٢٩) يقترب من ٤٠%.

- *مستوى مرتفع من الإنفاق العام مقارنة بالإيرادات الضريبية:* لا يزال الإنفاق العام في اليونان قريبا من المتوسط المسجّل في منطقة اليورو، وهو ٤٩-٥٠% من إجمالي الناتج المحلي. ومع ذلك، فلا تزال الإيرادات الضريبية، التي تبلغ ٣٩% من إجمالي الناتج المحلي، أقل بكثير من متوسط منطقة اليورو.

تواجه اليونان لا تزال كبيرة، نظرا لفجوة التنافسية الواسعة، ومستوى الدين العام المرتفع، وافتقار الجهاز المصرفي إلى رأس المال الكافي."

"وفي ظل البرنامج الجديد المدعم من الصندوق، سيصبح بمقدور اليونان معالجة هذه التحديات مع البقاء في منطقة اليورو. فالبرنامج يركز على استعادة التنافسية والنمو، والوصول بالمالية العامة إلى أوضاع قابلة للاستمرار، وتحقيق الاستقرار المالي."

العنصر الرئيسي

من أهم العناصر في الاستراتيجية الاقتصادية المعدلة التي اعتمدتها الحكومة هي النجاح في إجراء تخفيض هائل في قيمة الدين اليوناني عن طريق مبادلة السندات في ٩ مارس الجاري، وهو ما سيخفض جانبا كبيرا من احتياجاتها التمويلية على المدى المتوسط. وقد أكد الصندوق ضرورة خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى ١٢٠% بحلول عام ٢٠٢٠ حتى تعود الديون إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله على المدى المتوسط. وتمثل هذه المبادلة للديون أكبر وأعمق اتفاق لتخفيض الديون في التاريخ، حيث وافق المستثمرون من القطاع الخاص على تخفيض ٧٥% من قيمة حيازاتهم من السندات اليونانية.

ويقتضي **دعم القطاع الرسمي** لبرنامج اليونان الثاني تقديم تمويل جديد بقيمة ١٣٠ مليار يورو (حوالي ١٧٠ مليار دولار أمريكي)، إضافة إلى الجزء المتبقي من الدعم المالي في إطار البرنامج الأول وقيمته ٣٤ مليار يورو (حوالي ٤٤ مليار دولار أمريكي). وستصرف مساهمة الصندوق البالغة ٢٨ مليار يورو في شرائح متساوية على مدار أربعة سنوات.

وضع النمو على رأس جدول الأعمال

يهدف برنامج اليونان الاقتصادي بالدرجة الأولى إلى دعم استعادة النمو من خلال إحداث تحسن كبير في القدرة التنافسية.

ولا تزال اليونان تواجه تحديات عميقة تتعلق بقدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية. فقد ظل ارتفاع الأجور أسرع من نمو الإنتاجية لسنوات طويلة. وارتفعت تكاليف وحدة العمل ــ وهي من أهم مقاييس القدرة التنافسية ــ بأكثر من ٣٥% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، مقارنة بما يقل قليلا عن ٢٠% في منطقة اليورو. وتمثّل هذه الأرقام السبب الرئيسي في أن صادرات اليونان من السلع والخدمات لم تتجاوز ١٤% تقريبا من منتجاتها السلعية.

ونظرا لعضوية اليونان في منطقة اليورو، فليس تخفيض العملة من الخيارات المتاحة لها. ويعني ذلك أن تكاليف وحدة العمل لا يمكن تحسينها إلا من خلال تحسين الإنتاجية ــ وهو ما يصعب التخطيط له المدى القريب ــ أو من خلال تعديل الأجور. ويركّز البرنامج على إصلاحات سوق العمل لتحقيق التصحيح المطلوب، مع استهداف الحد من ارتفاع البطالة أيضا.

وتشمل إصلاحات سوق العمل إجراء تخفيض كبير في الحد الأدنى للأجور، حتى يصبح أكثر اتساقا مع المستويات السائدة في البلدان الأوروبية الأخرى. فالحد الأدنى للأجور في اليونان أعلى بكثير من مثيله في البلدان المنافِسة ــ أعلى بنسبة ٥٠% من مثيله في البرتغال و بنسبة ١٨% مقارنة بإسبانيا. وسيساعد تخفيض الحد الأدنى للأجور على تضييق فجوة التنافسية، كما سيساعد الشباب بالتحديد على دخول سوق العمل. وجدير بالذكر أن بطالة الشباب بلغت مستوى شديد الارتفاع يقترب من ٤٠%.

لكن استقطاعات الأجور في حد ذاتها لن تحل المشكلات العميقة التي يعانيها الاقتصاد اليوناني. فكثير من المهن الخدمية ذات الدور المؤثر في الاقتصاد أصبحت معزولة عن المنافسة، وهو ما يعني أن الأسعار أعلى بكثير مما يجب أن تكون عليه. ويؤدي غياب المنافسة أيضا إلى إضعاف القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتمد منتجاتها على هذه الخدمات، مما يعوق الابتكار وتوفير فرص عمل جديدة. وقد يؤدي العمل على إجراء هذه الإصلاحات إلى ظهور مقاومة من الأطراف التي يُرجح أن تتضرر منها، لكنه سيعود بالنفع على الاقتصاد من حيث زيادة تنافسية الأسعار.

ولا تزال الحكومة ملتزمة ببيع أصول عامة قيمتها ٥٠ مليار يورو، ضمن جهودها المبذولة لتحقيق الانفتاح الاقتصادي وزيادة تنافسية الاقتصاد، وهو ما سيساعد على إعطاء دفعة للاستثمار. لكن الجدول الزمني تم تأخيره الآن مقارنة بالاستراتيجية المقررة في برنامج الصندوق السابق، حتى يعكس بشكل أفضل أوضاع السوق السائدة والوقت الذي يتطلبه تجهيز الأصول للبيع. وسيتم تحقيق المبلغ الكامل في مطلع العقد القادم.

الوصول بالإنفاق العام إلى مستوى قابل للاستمرار

يستهدف البرنامج الاقتصادي أيضا إجراء تخفيضات جديدة في الإنفاق العام، تُضاف إلى التخفيضات الحادة التي أجريت خلال السنوات الثلاث السابقة.

وتبدو هذه الإجراءات قاسية للوهلة الأولى. فلا يزال الإنفاق العام في اليونان قريبا من المتوسط المسجل في منطقة اليورو والبالغ ٤٩-٥٠% من إجمالي الناتج المحلي. غير أن الإيرادات الضريبية التي تبلغ ٣٩% من إجمالي الناتج المحلي لا تزال أقل بكثير من متوسط منطقة اليورو، وهو ما يرجع إلى استشراء التهرب الضريبي وضيق الوعاء الضريبي.

ويأتي القضاء على التهرب الضريبي وتوسيع الأوعية الضريبية على رأس أولويات البرنامج. فهناك أعداد كبيرة من المشتغلين بالأعمال الحرة في اليونان لا يدفعون سوى مبالغ ضئيلة للضرائب على الرغم من ارتفاع دخولهم. غير أن جهود الإصلاح في هذا المجال معقدة وتتطلب وقتا طويلا والتزاما سياسيا قويا، وسيتعين توجيه جانب من المكاسب التي ستتحقق منها لتخفيض العبء الضريبي المرتفع على القطاع الرسمي في اليونان. وعلى وجه الإجمال، كل ما يمكن أن يتحقق من خلال تحسين التحصيل الضريبي هو جزء بسيط من النسبة البالغة ٧% من إجمالي الناتج المحلي والتي يتعين تحقيقها للوصول إلى هدف المالية العامة البالغ ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٤ حسب المتفق عليه في إطار البرنامج.

والواقع أن إلقاء نظرة أقرب على سجل اليونان التاريخي الحديث يبين أن إيراداتها الضريبية لا تزال قريبة إلى حد ما من متوسطها على المدى الطويل. فقد كانت الزيادة السريعة في الإنفاق ــ ولا سيما على التحويلات الاجتماعية ــ أحد العوامل الرئيسية وراء العجز الكبير الذي تراكم قبل اندلاع الأزمة، حيث ارتفع الإنفاق على الضمان الاجتماعي في اليونان بنحو ٦% من إجمالي الناتج المحلي عما كان عليه في عام ٢٠٠٠.

ولذلك، يركّز البرنامج على كبح الإنفاق مع تقوية شبكة الأمان الاجتماعي الرئيسية. فسيكون من الضروري توجيه التحويلات الاجتماعية إلى المستحقين توجيها أفضل وأكثر كفاءة، لكي يتسنى تعزيز التدابير التي تحمي أفراد المجتمع الأشد تعرضا للتأثر بإجراءات الإنفاق. والمجال واسع لتحقيق ذلك، حيث تعاني برامج الرعاية الاجتماعية الحالية من عدم المساواة في التوزيع وعدم الدقة في التوجيه ــ فنجد على سبيل المثال أن ٦٠% من مجموع الإعانات الموجهة للأسر تذهب إلى شريحة أعلى الدخول التي تشكل ٤٠% من مجموع شرائح الدخل.

ضمان ملاءة القطاع المصرفي مع توفير الحماية للمودعين

خسرت المصارف منذ عام ٢٠٠٩ نحو ٣٠% من قاعدة ودائعها. وبدأ الركود يؤثر على الاقتصاد، حيث ارتفع عدد القروض المتعثرة إلى أكثر من ١٥% من مجموع القروض بنهاية سبتمبر ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت البنوك اليونانية ملزمة بإثبات أي خسائر في حيازاتها من السندات الحكومية في ضوء الاتفاق على مبادلة السندات مع الدائنين من القطاع الخاص.

وفي ظل البرنامج الجديد الذي يدعمه الصندوق، تم تجنيب ٥٠ مليار يورو لمساعدة البنوك على التصدي لهذه التحديات المختلفة. وتم تصميم حوافز ملائمة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في عملية إعادة الرسملة، بينما أُجريت عملية إصلاح شاملة لإطار إعادة الرسملة وتسوية أوضاع البنوك لضمان كفاءة استخدام الأموال، والحد من التدخل السياسي في إدارة البنوك.

وستتم حماية المودعين أثناء عملية إعادة الرسملة، كما تم تحديد الدعم المزمع على نحو يشجع استمرار دعم السيولة المقدّم من المنظومة المصرفية الأوروبية.

الحفاظ على الدعم المقدّم لليونان

سيساهم تجديد الدعم المالي المقدّم من الشركاء الدوليين لليونان في سد الفجوة التمويلية في الوقت الراهن وإعطاء السلطات الوقت اللازم لتنفيذ مزيد من الإصلاحات. غير أنه حتى مع شطب مبالغ كبيرة من الديون المستحقة للقطاع الخاص حسبما تم الاتفاق مؤخرا، ستظل ديون اليونان بالغة الارتفاع لفترة من الوقت.

وقد أعلن الشركاء الأوروبيون التزامهم بتقديم الدعم الملائم لليونان أثناء البرنامج وبعد انتهائه إلى أن تستعيد القدرة على النفاذ إلى الأسواق، شريطة تنفيذ السياسات المتفق عليها بالكامل.

وفي هذا الصدد، قالت السيدة لاغارد: "لا يزال البرنامج معرضا لمخاطر جسيمة، وليس هناك مجال لأي خروج عن المسار المقرر. ومن العوامل الحاسمة للنجاح أن يتم تنفيذ التصحيح المخطط بالكامل وفي الوقت المحدد ــ مع توفير دعم حكومي واسع النطاق إلى جانب الدعم من الشركاء الأوروبيين."